العرب
الثلاثاء 2021/09/21
السنة 44 العدد 12186

خلافات أكبر الأحزاب المغربية تعقّد مهمة أخنوش في تشكيل الحكومة

الاتحاد الاشتراكي والأصالة والمعاصرة يدشّنان صراعا على الحقائب الوزارية

أخنوش أمام صعوبة الاختيار

يستعد عزيز أخنوش المكلف بتشكيل الحكومة المغربية الجديدة، بعد جولة أولى من المشاورات، للكشف عن تركيبة تحالفه الحكومي، عقب فوز حزبه التجمع الوطني للأحرار بالمركز الأول في الانتخابات التشريعية، حيث بينت تصريحات زعماء الأحزاب المتصدرة للانتخابات ملامح تركيبة الحكومة المقبلة، وهي الأصالة والمعاصرة والاستقلال إلى جانب حزب الاتحاد الاشتراكي الذي عبر عن استعداده لدخول الحكومة.

محمد ماموني العلوي

الرباط – تعدّ رغبة الاتحاد الاشتراكي والأصالة والمعاصرة في مشاركتهما في التحالف الحكومي بالمغرب بداية صراع على المناصب الوزارية، إلى جانب حزب الاستقلال الذي يؤكد على أنه يستحق حقائب وزارية وازنة، في ظلّ تقارب برامج الأحزاب، ما سيجعل رئيس الحكومة عزيز أخنوش أمام عراقيل كبيرة تعرقل عملية توزيع المناصب الوزارية.

وعبّر حزب الاتحاد الاشتراكي عن استعداده لدخول التشكيلة المرتقبة، ما يطرح أمام رئيس الحكومة إمكانية توسيع التحالف ليشمل هذا الحزب إذا وافق الأصالة والمعاصرة على هذا المقترح أيضا، لأن الحزبين في حالة تعارض واختلاف إلى حد الآن، وهو ما كشفته معارضة الاتحاديين أي تواجد للأصالة في التحالف الحكومي المقبل.

هشام فقيه

الاتحاد الاشتراكي مكانه في المعارضة حفاظا على التوازن البرلماني

حمزة الأندلسي

الاتحاد الاشتراكي رفض مشاركة الأصالة والمعاصرة بسبب المناصب

وتعتقد قيادة حزب الاتحاد الاشتراكي أن اشتغالها مع التجمع الوطني للأحرار في الأغلبية الحكومية السابقة يؤهلها عن جدارة للتواجد ضمن الفريق المقبل، ولهذا رفض الحزب اليساري الذي حصل على خمسة وثلاثين مقعدا مشاركة الأصالة والمعاصرة في أي تحالف حكومي مقبل.

واعتبر الاتحاد الاشتراكي عبر صفحته الرسمية أن "حزب الأصالة والمعاصرة الذي يطمح إلى القيادة السياسية بواسطة الانتخابات يُسقط طموحه في هذا الباب عندما يرتبه الرأي العام في الصف الثاني، لاسيما عندما يكون قد اختار حليفه السياسي"، يقصد العدالة والتنمية الذي اتفقا معا على تحالف سابق للانتخابات.

ويعتقد هشام فقيه، الباحث في القانون العام والعلوم السياسية بجامعة الرباط، أن "خارطة التحالفات أصبحت واضحة حيث حصلت أحزاب التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة والاستقلال على 269 مقعدا، وهي أغلبية كافية لتشكيل حكومة منسجمة، وهذا ما أقره المؤتمر الوطني لحزب الاستقلال والأصالة والمعاصرة".

وأضاف، في تصريح لـ"العرب"، أن "حزب الاتحاد الاشتراكي مكانه في المعارضة حفاظا على التوازن السياسي داخل المؤسسة التشريعية بين المعارضة والأغلبية كشرط أساسي لنجاح العملية السياسية، حيث منحت الوثيقة الدستورية مكانة هامة للمعارضة"، مشددا على أنه "بإمكان الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية والعدالة والتنمية لعب هذا الدور بشكل جيد".

وقال إدريس لشكر، الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، متحدثا عن عرض رئيس الحكومة، إن "موقع الاتحاد الاشتراكي بحسب نتيجة الانتخابات، أربع وثلاثين مقعدا نيابيا، ومرجعيته وبرنامجه وقوته السياسية وعلاقاته وتحالفاته، ماضيا وحاضرا، هو أننا نكون جزءا من الفريق الحكومي لمرافقة المرحلة الجديدة لتنزيل مقتضيات النموذج التنموي الجديد".

وتابع في كلمته الافتتاحية على هامش أشغال المجلس الوطني لحزب الاتحاد الاشتراكي، المنعقد مساء الأحد، أن "الأغلبية تعني أن نكون جزءا من التدبير بكل ما يتطلب الأمر من تفان وحرص على نظافة اليد وإنجاح عمل الحكومة وحرص على الانسجام وتحمل المسؤولية الجماعية".

وأكد الباحث في العلوم السياسية حمزة الأندلسي، لـ"العرب"، أن "ذلك من أجل المصلحة الشخصية للقيادة الحالية أكثر مما هي مصلحة للحزب برمته"، معتقدا أن "الحزب في حاجة ماسة للرجوع إلى المعارضة من أجل إعادة قوته والحصول على مقاعد إضافية في الاستحقاقات المقبلة تمكنه بكل أريحية من التموقع في الأغلبية".

وأضاف "مسألة رفض الاتحاد مشاركة الأصالة والمعاصرة مرتبطة فقط بالمناصب لأنه في حالة اصطفاف 'البام' في المعارضة سيتمكن الاتحاد من نيل مناصب مهمة في الحكومة كما في مجلس النواب، أي رئاسة المجلس مجددا على غرار الولاية السابقة".

في المقابل قالت مصادر من داخل الاتحاد الاشتراكي، لـ"العرب"، إن "قيادات كبيرة داخل الأصالة والمعاصرة تناور حتى لا يحصل الاتحاد الاشتراكي على موقع داخل الحكومة المقبلة"، مشيرة إلى أن "الاتحاد الاشتراكي سيكون قيمة مضافة داخل الحكومة عكس الأصالة والمعاصرة الذي تحالف سابقا مع العدالة والتنمية وقد يكون رقما سياسيا معرقلا لعمل الحكومة".

ويعتقد هشام فقيه أن "سبب القوة التي يرتكن إليها الاتحاد الاشتراكي في مشاركته في الحكومة مرتبط أولا بالمشروعية التاريخية لحزب الاتحاد الاشتراكي الذي ساهم في التناوب التوافقي، إضافة إلى كون إدريس لشكر يحاول الدفاع عن تناول جديد من أجل تنفيذ أهداف النموذج التنموي الجديد، علاوة على نقطة أخرى تتعلق بكون حزب الأصالة والمعاصرة سبق أن هاجم عزيز أخنوش قبل أن تبدأ الانتخابات، حيث اصطف إلى جانب حزب العدالة والتنمية، وبالتالي فحزب الاتحاد الاشتراكي هو الأجدر بالمشاركة في الحكومة".

واستطرد "الخلاف بين الاتحاد الاشتراكي والأصالة والمعاصرة لن يؤثر على تشكيل الحكومة وانسجامها، خاصة أن هناك تباعدا أيديولوجيا بين الاتحاد الاشتراكي وباقي الأحزاب".

مصر وليبيا تبحثان تطوير الشراكة الأمنية

القاهرة – بحث وزير الداخلية المصري محمود توفيق الإثنين بالقاهرة مع نظيره الليبي خالد مازن سبل تطوير علاقات الشراكة الأمنية بما يشمل تدريب كوادر ليبية.

وأفاد بيان للداخلية المصرية بأن "وزير الداخلية المصري استقبل نظيره الليبي الذى يزور القاهرة على رأس وفد أمنى رفيع المستوى"، دون تحديد مدة الزيارة.

وتناول اللقاء "عددا من المسائل الأمنية ذات الاهتمام المشترك ومناقشة سبل تطوير علاقات الشراكة الأمنية بين الجانبين"، دون تفاصيل أكثر.

وأشار وزير الداخلية الليبي إلى "تطلع وزارته إلى تعزيز التعاون الأمني مع الأجهزة الأمنية المصرية وخاصة رفع كفاءتهم في عدد من المجالات الشرطية".

وأكد وزير الداخلية المصري "التزام وزارته بتقديم كل الدعم والمساندة لأجهزة الشرطة الليبية لمواجهة ما يعترضها من تحديات".

وزار الوفد الليبي عددا من المنشآت التعليمية والتدريبية ومركز الدراسات الأمنية في مصر "مشيدا بما شهده من تطوير وتحديث وتأهيل"، وفق بيان الداخلية المصرية.

وخلال الأشهر الأخيرة شهدت علاقات طرابلس والقاهرة تطورا عقب زيارة رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي إلى ليبيا في العشرين من أبريل الماضي، وتوقيع إحدى عشر وثيقة تعاون في أكثر من مجال لاسيما الاقتصاد.

كما قام عبدالحميد الدبيبة رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية الخميس بزيارة مصر وعقد لجنة عليا بين البلدين، ووقعا أكثر من أربع عشرة اتفاقية ومذكرة تفاهم اقتصادية.

وقال وزير الاقتصاد والتجارة الليبي محمد الحويج إن حكومة الوحدة الوطنية وقعت مع مصر عددا من العقود في مجال الكهرباء والإسكان بلغت ثلاثة وثلاثين مليارا لتنفيذ ما جاء في المذكرات خلال الفترة القادمة إذا استمرت.

وكشف في تصريح صحافي أنه حتى إذا لم تستمر الحكومة وأجريت انتخابات فإن تلك العقود مستمرة بوصفها شراكة واتفاقا بين الدول.

وأضاف الحويج حول توفير الموارد للحكومة أنها يمكنها إدارة ما يمكن إدارته في هذه الفترة من خلال توفير موارد غير مباشرة، موضحا أن القانون الليبي أعطى الحق في حالة عدم إقرار الميزانية، للصرف من ميزانية السنة الماضية خصوصا الرواتب أو الأمور الطارئة.

وتشهد ليبيا منذ أشهر انفراجة سياسية برعاية الأمم المتحدة، ففي السادس عشر من مارس الماضي تسلمت سلطة انتقالية منتخبة تضم حكومة وحدة ومجلسا رئاسيا مهامها لقيادة البلاد إلى انتخابات برلمانية ورئاسية في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

انتقادات متواصلة لدور السلطات المحلية في الجهات التونسية

محافظون يخضعون للتوظيف الحزبي مقابل خدمة مصالح الدولة

خالد هدوي

تونس – لا يزال نشاط السلطات المحلية في تونس، (المحافظون والمعتمدون) محل انتقاد كبير بعد ثورة يناير 2011، بسبب ارتكابهم للعديد من الإخلالات والتجاوزات السياسية في تمثيل السلطة، مقابل تأثيرهم الضعيف في دفع نسق التنمية بالجهات وإنجاز المشاريع، فضلا عن ارتفاع تشكيات المواطنين من مستوى الخدمات التي يقدمونها.

وصدرت في العدد الأخير للرائد الرسمي للجمهورية التونسية، قرارات من وزير الداخلية تقضي بإنهاء مهام معتمدة شربان ومعتمد المهدية (شرق).

وتم أيضا قبول استقالة عدد من المعتمدين وهم: المعتمد الأول بالقيروان (وسط)، معتمد الوسلاتية، معتمد القصرين الشمالية، معتمد عين دراهم ومعتمد بوعرادة، فضلا عن كاتب عام ولاية سليانة (شمال).

وتقسم تونس إلى أربع وعشرين ولاية (محافظة)، و264 معتمدية، ويمسك الولاة والمعتمدون بالسلطة الحقيقية في المحافظات والمعتمديات.

ويرى مراقبون أن ممثلي السلطات المحلية بعد ثورة يناير 2011، انزلقوا نحو مربع الولاءات الحزبية والسياسية، على حساب العمل لحساب الدولة، وتم إقحامهم في حصد الغنائم السياسية، مقابل إهمال شبه كلي لمشاغل المواطنين وغياب سياسيات تنموية واضحة.

وأفاد فوزي بن عبدالرحمن وزير التكوين المهني والتشغيل السابق، بأن "المحافظين والمسؤولين الجهويين مرتبطون باستراتيجية الدولة، وهامش تحركهم ينحصر في حل مشكلات المواطنين، في ظل غياب سياسة تنموية للدولة".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "منذ سنة 2011 دخلوا في الغنيمة السياسية وتم اختيارهم طبقا للولاءات الحزبية، واستخدموا كآلة انتخابية، والدولة لم تطوّر دورهم".

وتابع "تم توظيف المحافظين والمعتمدين، وهذا ما أثار غضب المواطنين، وأغلبهم لا يتوفر فيهم عنصر الكفاءة والتسيير، والأحزاب الجديدة لا تملك تصورا جديدا لدور الجهويات والمحليات".

وأشار إلى أنه يجب أن تكون الدولة مرجعية السلطات المحلية، لا أن تكون تابعة للحسابات الحزبية والمصالح السياسية، قائلا "حركة النهضة كرّست هذا السلوك على امتداد عشر سنوات في السلطة، وهي عقلية تبعد عن التصور الديمقراطي، ما يساهم في استشراء الفساد وغياب الدولة".

وتعتبر أطراف سياسية أن التوظيف الحزبي للمحافظين والمعتمدين أثر على سلوكهم الإداري في الجهات، وحال دون تحقيق تواصل إيجابي مع المواطنين والانكباب على ملفات التنمية والتشغيل.

وأفاد النائب المستقل حاتم المليكي في تصريح لـ"العرب"، بأن "السلطات المحورية الممثلة في المحافظين والمعتمدين، أداؤها مرتبط بأداء رئيس الحكومة"، قائلا "طالبنا منذ سنوات بسنّ قانون أساسي ينظم نشاطهم على أساس الكفاءة والتسيير".

وأضاف "بعد 2011 تم استعمالهم لأغراض سياسية، ما أثر على أدائهم في إطار المحاصصة الحزبية، والولاء للأحزاب التي أصبحت تختار شخصيات على المقاس لخدمة مصالحها في الجهات".

وأردف "هذا السلوك خلّف اضطرابا كبيرا في مستوى علاقة الإدارة بالمواطن، على غرار حركة النهضة التي وضعت محافظين ومعتمدين تابعين لها، ما ساهم في تخريب الدولة".

فوزي بن عبدالرحمن

المحافظون والمعتمدون دخلوا في منطق الغنيمة السياسة

حاتم المليكي

الأحزاب أصبحت تختار شخصيات لخدمة مصالحها في الجهات

وخلال نحو شهرين، وُضع نحو سبعين شخصية تونسية تحت الإقامة الجبرية بينهم قاضيان وقيادي أمني ونائبان بالبرلمان، كما صدرت تسع عشرة إقالة لوزراء ومحافظين مقابل تعيين أحد عشر مسؤولا جديدا.

وسبق أن أنهى الرئيس التونسي قيس سعيد مهام ثلاثة محافظين، ليرتفع عدد من شملتهم الإقالات الرئاسية منذ تاريخ الخامس والعشرين من يوليو إلى ثلاثة وثلاثين مسؤولا.

وذكرت الرئاسة التونسية في بيان أن سعيّد أصدر أوامر رئاسية تقضي بإنهاء تكليف كل من أكرم السبري بمهام محافظ بالمنستير (شرق)، والحبيب شواط بمهام محافظ بمدنين (جنوب شرق)، وصالح مطيراوي بمهام محافظ بزغوان (شمال).

ولم توضح الرئاسة التونسية في بيانها سبب هذه القرارات، لكنها تأتي استكمالا لموجة إقالات من الرئيس سعيد لمسؤولين في البلاد.

وتداول على إدارة الشأن العام بالبلاد منذ 2011 تسعة رؤساء حكومات، دون احتساب الحبيب الجملي الذي أخفق في إقناع البرلمان بفريقه الحكومي في 2020.

وخلال عشر سنوات تولّى الحكومات التونسية المتعاقبة كل من محمد الغنوشي ثم الراحل الباجي قائد السبسي ثم حمادي الجبالي وبعده علي العريّض، وخلفه مهدي جمعة، ثم الحبيب الصيد فيوسف الشاهد، وسقطت حكومة الحبيب الجملي لعدم نيلها الثقة، ثم إلياس الفخفاخ الذي استقال وخلفه هشام المشيشي.

حكومات تنكرت لمطالب المواطن